● أخبار قصيرة

تفعيل قدرات الحدود لتعزيز التجارة مع العراق

أكد النائب في مجلس الشورى الإسلامي فتح الله حسيني، خلال لقائه وزير الخارجية عباس عراقجي، على ضرورة تعزيز البنى التحتية الحدودية، وتطوير التبادلات التجارية، واستخدام الدبلوماسية لتوسيع العلاقات الاقتصادية والحدودية مع العراق، طالباً بتسهيل عبور الزوار، وخلق فرص جديدة لتنشيط التجارة الحدودية، داعياً إلى تنظيم مراقبة الأنشطة التجارية وتنظيمها في معبري سومار وبرويزخان. كما طلب حسيني من وزير الخارجية استخدام الدبلوماسية والتشاور مع الجانب العراقي لمتابعة هذا الموضوع ومعالجة الانشطة التجارية غير الرسمية في العمليات التجارية والحدودية.
بدوره، أكد وزير الخارجية على أهمية هذه الموضوعات ومتابعتها ضمن إطار صلاحيات وقدرات وزارة الخارجية والدبلوماسية الإيرانية.

تطوير التعاون المشترك بين إيران وأوزبكستان

أشار محافظ محافظة مركزي (وسط إيران) إلى الإمكانات الاقتصادية والصناعية الواسعة بين إيران وأوزبكستان، وقال: إن هذه الإمكانات القيمة يمكن أن تمهد الطريق لتطوير التعاون المشترك بين البلدين. وأكد مهدي زنديه وكيلي، خلال الملتقى الاقتصادي والاستثماري الدولي لمنطقة «نوايي» في أوزبكستان، على ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك بين النشطاء الاقتصاديين في البلدين، وقال: إن المحور الرئيسي لهذا البرنامج هو القطاع الخاص، ونأمل أن تؤدي حوارات النشطاء الاقتصاديين في المحافظتين خلال الاجتماعات التخصصية والمفاوضات الثنائية إلى تمهيد الطريق لمزيد من التعاون.
وأضاف: بالاعتماد على القدرات الداخلية والاستقلال، حققنا تطورات ملحوظة في مختلف المجالات العلمية والمعرفية والتنموية، وقد هيأت هذه القدرات الأرضية للتعاون مع مختلف الدول، وخاصة الدول الجارة والصديقة.

إجراءات جديدة لتسهيل الواردات الزراعية

الوفاق/ أعلنت لجنة تنظيم السوق التابعة لوزارة الجهاد الزراعي إمكانية تقديم طلبات تسجيل سنوية لاستيراد السلع المسموح بها عبر النظام الموحد للتجارة الخارجية، بصورة مستمرة ودون احتساب سقف أو سجل سابق. وأوضحت اللجنة في إشعار وجهته إلى التجار، أنه في إطار تنفيذ قرار لجنة تنظيم السوق الصادر في ٨ أغسطس ٢٠٢٦، وبهدف تسهيل وتوضيح إجراءات تسجيل طلبات استيراد جميع السلع التابعة للقطاعات الفرعية الزراعية، تم توفير إمكانية التسجيل السنوي لجميع السلع المسموح بها عبر النظام الموحد للتجارة الخارجية بصورة مستمرة ودون احتساب سقف أو سجل سابق، على أن يتم تحميلها بشكل متكرر على النظام المذكور لإتاحة تسجيل طلبات جميع المتقدمين.

٦٠٠ شركة محلية وأجنبية تشارك في معرض صناعة البناء بطهران؛

صادرات مواد البناء.. رافد جديد للنمو الاقتصادي الإيراني

الوزيرة صادق: إطلاق فريق عمل لإزالة معوقات الإنتاج بمشاركة من القطاع الخاص كان أحد أهم نتائج الاجتماعات المستمرة مع الناشطين والنخب في صناعة البناء

الوفاق/ قالت وزيرة الطرق والإسكان، الثلاثاء، خلال مراسم افتتاح الدورة الـ٢٦ لمعرض صناعة البناء في طهران: إن وزارة الطرق والإسكان أجرت خلال الأشهر الماضية محادثات واسعة مع ناشطي القطاع الخاص، بما يشمل جميع فئات القطاع الخاص الناشطة في مجالات البناء والاستثمار والتطوير والمقاولات والبناء بالجملة، وجميع سلاسل الأنشطة المرتبطة بصناعة البناء، مؤكدة أن القطاع الخاص ليس مجرد منفذ، بل يجب أن يشارك في صياغة القرارات واتخاذها.
وأضافت فرزانة صادق: إن أحد أهم نتائج الاجتماعات المستمرة مع الناشطين والنخب في صناعة البناء، كان إطلاق فريق عمل لإزالة معوقات الإنتاج بمشاركة واسعة من القطاع الخاص، وقد شُكل فريق العمل في إطار المجلس الأعلى للإسكان، وبناءً على تأكيد النائب الأول لرئيس الجمهورية، بحث مشكلات قطاع البناء، ولا سيما الإسكان. وتابعت: خلال الاجتماعات التي عُقدت، جرى بحث موضوعات من قبيل التأمين والضرائب والرسوم والتسهيلات، وإجراءات إصدار تراخيص البناء، واللوائح الفنية، وضوابط المجلس الأعلى للتخطيط الحضري والهندسة المعمارية، ولوائح معاونية الإسكان والبناء، واللوائح الوطنية للبناء.
وفي إشارة إلى تأكيد رئيس الجمهورية على دور القطاع الخاص، قالت وزيرة الطرق: إن توجه الحكومة يتمثل في عدم حلول الحكومة محل القطاع الخاص. وفي قطاعي الإسكان والبناء أيضاً، ينبغي للحكومة ألا تتدخل مجال البناء نيابة عن المواطنين والقطاع الخاص. وأضافت: أن الحكومة يجب أن تعترف بالقدرات المتاحة وتدعمها وتزيل المعوقات. وتابعت: إن الموضوعات المطروحة تعود في نهاية المطاف إلى إزالة المعوقات وتقديم الدعم وتسهيل الإجراءات.

توسيع التفاعلات بين الدول

وأشارت وزيرة الطرق إلى حضور ممثلي مختلف الدول في الدورة الـ٢٦ لمعرض صناعة البناء، قائلة: إن المنطقة التي نعيش فيها تحتاج بشدة إلى القدرات الإيرانية القوية في مجالات البنية التحتية ومواد البناء والمعدات، والأهم من ذلك الخدمات الفنية والهندسية.
وأضافت: إن الدورة الـ٢٦ لمعرض صناعة البناء ليست مجرد مكان لعرض القدرات، بل هي منصة للحوار من أجل توسيع التفاعلات إلى أقصى حد بين الدول. وتابعت: بصفتي وزيراً للطرق والإسكان، وعضواً في اللجان الاقتصادية المشتركة مع الدول المجاورة، أكدت في هذه الاجتماعات على قدرات إيران في مجال الخدمات الفنية والهندسية، كما اصطحبنا في عدة زيارات أخيرة ناشطي القطاع الخاص.
وأعربت وزير الطرق عن تقديرها لناشطي القطاع الخاص والمهندسين والمقاولين الإيرانيين، قائلة: إن القدرات الهندسية والإنشائية الإيرانية بلغت مستوى يثير دهشة العالم؛ فعندما يتعرض جسر لأضرار، يمكن للمعرفة الهندسية الغنية في إيران إعادة بنائه خلال بضع ساعات.

مشاركة ٦٠٠ شركة محلية وأجنبية في المعرض

وشاركت ٦٠٠ شركة محلية وأجنبية في الدورة الـ٢٦ للمعرض الدولي لصناعة البناء، التي أُقيمت في الموقع الدائم للمعارض الدولية في طهران. وستُقام فعالية المعرض من ١٨ إلى ٢١ أغسطس/ آب. ويُقام المعرض في ٢٠ قاعة وجزء من المساحات المفتوحة للمعرض الدولي في طهران، بتنظيم من غرفة التعاون الإيرانية.

دهقان دهنوي: المعرض سيسهم في الارتقاء بصناعة البناء في إيران والمنطقة وسيؤدي إلى تطوير مشاريع البناء والمعدات المرتبطة بها

وقال محمدعلي دهقان دهنوي، رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية، في رسالة إلى المعرض: إن معرض صناعة البناء في طهران يسهم في الارتقاء بصناعة البناء في إيران والمنطقة، وسيؤدي إلى تطوير مشاريع البناء والمعدات المرتبطة بها.
وجاء في الرسالة: تمثل الدورة السادسة والعشرون للمعرض الدولي لصناعة البناء في طهران فرصة مناسبة لتعريف العاملين في صناعة البناء والتشييد بأحدث التقنيات، والأساليب الحديثة لتنفيذ المباني، ومواد البناء الجديدة، ومعدات المباني الذكية، وأنظمة التجهيزات الميكانيكية والكهربائية، والخدمات الهندسية المتخصصة.
وأضاف دهقان دهنوي في رسالته: يُعد هذا المعرض أحد المعارض الكبرى في الشرق الأوسط وأكبر معرض في البلاد في هذا المجال، ويستضيف سنوياً زواراً من داخل البلاد وخارجها. وفي الواقع، لا تقتصر إمكانية المشاركة في هذا المعرض على الشركات المحلية فحسب، بل ستشارك فيه أيضاً شركات من مختلف دول العالم.
وجاء في جزء آخر من الرسالة: بُذلت خلال العقود الأخيرة جهود ملحوظة لتطوير صادرات المنتجات ومواد البناء في البلاد. وقد تمكنت إيران، بفضل امتلاكها موارد غنية من المواد الأولية، وطاقة رخيصة، وقوة عاملة منخفضة التكلفة، وجودة عالية للمنتجات المصنعة، من تحقيق ميزة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية. وتُعد دول مجاورة مثل العراق وتركيا وأفغانستان أكبر مستوردي مواد البناء الإيرانية، ويعود ذلك إلى القرب الجغرافي، وانخفاض تكاليف النقل، والرسوم الجمركية المناسبة في هذه الأسواق، ما يمنحها جاذبية خاصة. كما تمتلك إيران في مجال المنشآت الفولاذية، بفضل إنتاجها فولاذاً عالي الجودة وتنافسياً، قدرة على تصدير ما لا يقل عن مليون طن سنوياً، وهو ما يمكن أن يدر عائدات كبيرة من النقد الأجنبي للبلاد.

إيران توسّع طاقة موانئ الشمال لتعزيز حركة التجارة

الوفاق/ أوضح المدير العام لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية تفاصيل حزم الدعم التي تقدمها المنظمة لمشغلي القطاع الخاص، مؤكداً أن الهدف من تنفيذ هذه السياسات هو تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي والحفاظ على فرص العمل في موانئ البلاد.
وأشار محمد شكيبي نسب، أمس الأربعاء، إلى أهمية الحفاظ على الاستقرار في قطاع الموانئ، قائلاً: نظراً إلى أن منظمة الموانئ والملاحة البحرية تضم أكثر من ٢٠ ألف موظف مباشر ضمن الشركات التابعة لها، فإن أحد أبرز هواجسنا في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة كان الحيلولة دون تسريح هذه القوى العاملة، مؤكداً أنه جرى في العقود الجديدة بذل الجهود، من خلال إعفاء جزء من الغرامات أو تأجيل سدادها، لمنع زيادة الضغوط على القطاع الخاص بسبب انخفاض الإيرادات، مضيفاً: أنه رغم التحديات الاقتصادية، لم يتوقف أي مشروع عمراني في الموانئ.

تحسّن ملحوظ في البنية التحتية للموانئ الشمالية

وأشار شكيبي نسب إلى أن الطاقة الاستيعابية للموانئ في البلاد تبلغ ٣٠٠ مليون طن، موضحاً توزيع هذه الطاقة بين الشمال والجنوب، وقال: من إجمالي الطاقة الاسمية البالغة ٣٠٠ مليون طن للموانئ، تبلغ حصة الموانئ الجنوبية ٢٧٠ مليون طن، فيما تبلغ حصة الموانئ الشمالية ٣٠ مليون طن. وأضاف: في ضوء السياسات الجديدة والخطط الموضوعة في الموانئ الشمالية، سواء في الجوانب البرمجية والإجرائية أو في توفير التجهيزات والمعدات ووسائل التفريغ والتحميل، ارتفعت حصة الموانئ الشمالية من مناولة السلع الأساسية من ١٨٪ في السنوات الماضية إلى ٣٠٪، وهو ما يُعد تحسناً ملحوظاً للغاية.

تفاوت سعة السفن بين بحر قزوين والموانئ الجنوبية

وفي ختام حديثه، أوضح المدير العام لمنظمة الموانئ الفروقات التشغيلية بين الموانئ الشمالية والجنوبية، مضيفاً: أن السفن العاملة في منطقة بحر قزوين تتراوح عادةً سعة حمولتها بين ٣/٥٠٠ و ٤/٥٠٠ طن، في حين تحمل كل سفينة في الموانئ الجنوبية ما بين ٧٠ و ٨٠ ألف طن من البضائع. ولذلك، فإن تعويض حمولة سفينة واحدة بسعة ٧٠ ألف طن في الجنوب يتطلب تسيير ١٥ إلى ٢٠ سفينة في بحر قزوين، مؤكداً أنه رغم هذه الفروقات، سجلت جميع الموانئ الشمالية للبلاد نمواً جيداً جداً مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، مشيراً إلى أن ارتفاع حصتها إلى ٣٠٪ من مناولة السلع الأساسية يبشر بازدهار أكبر للموانئ الشمالية وتحسن معدل استقبال البضائع في هذه المنطقة.

لتوسيع التفاعلات في مجال مكافحة غسل الأموال؛

اجتماع ثلاثي بين إيران ومجموعة أوراسيا وأوزبكستان

الوفاق/ عُقد اجتماع ثلاثي بين ممثلي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمجموعة الإقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أوراسيا EAG، ومركز المعلومات المالية في جمهورية أوزبكستان، بصورة افتراضية، وتركز على بحث تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
وعُقد هذا الاجتماع التخصصي باستضافة مركز المعلومات المالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بهدف تفعيل البند التاسع من برنامج المساعدات الفنية لـ«مجموعة أوراسيا» المقدمة إلى إيران، وبمشاركة ممثلين عن هذه المجموعة ومركز المعلومات المالية الأوزبكستاني والبنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتمثل المحور الرئيسي لهذه المباحثات في تبادل الخبرات في مجال أساليب تحليل المعلومات المالية، وبحث آليات تطوير التعاون الدولي.
وأكد المشاركون في الاجتماع، بعد تحليل التحديات القائمة، ضرورة تعزيز فاعلية أنظمة مكافحة غسل الأموال في منطقة أوراسيا. كما بحث الجانبان مجالات تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتبادلا خبراتهما المحلية بهدف مواءمة المعايير الرقابية.
ويُعدّ عقد هذا الاجتماع خطوة استراتيجية في اتجاه تنفيذ بنود مذكرة التفاهم للتعاون بين إيران ومركز المعلومات المالية الأوزبكستاني؛ وهي الوثيقة التي وُقعت على هامش الاجتماع العام السابع والثلاثين لمجموعة أوراسيا في ديسمبر ٢٠٢٣.
ويقيّم محللون الاجتماع الأخير على أنه مؤشر على الانتقال من التفاعلات الدبلوماسية البحتة نحو التعاون التنفيذي والعملي، بما يمكن أن يسهم في تعزيز مكانة إيران في الأنظمة المالية الإقليمية والاستفادة القصوى من إمكانات مجموعة أوراسيا.
ويأتي هذا التعاون المتعدد الأطراف في وقت يؤدي فيه تعزيز الروابط المالية مع الدول المجاورة والدول الأعضاء في مجموعة أوراسيا دوراً محورياً في الحد من المخاطر المالية وتعزيز الشفافية في المعاملات العابرة للحدود.